قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17767) - السنة الحادية والخمسون - السبت 4 جمادى الآخرة 1448هـ - 14 نوفمبر 2026م

التطرف يهدد مستقبل الأمة العربية والإسلامية



بقلم:

د. محمد الرميحي ○

في عام 1999 نشر كاتب هذا السطور كتاباً عن «دار الساقي» في بيروت بعنوان «عصر التطرف». كنا على مشارف القرن الحادي والعشرين، كانت الجماعات المتشددة تتكاثر، وكان ما سمي لاحقاً «الربيع العربي» في علم الغيب. لم يكن الحوثي قد استولى على صنعاء ومؤسسات الدولة، ولم يكن جنوب السودان قد انفصل، ولم تكن غزة قد تعرضت لهذا التدمير الذي طال البشر والحجر. كانت المقدمات ظاهرة يمكن قراءتها، أما حجم الكارثة القادمة فلم يكن كثيرون لديهم ذلك الاهتمام بما يمكن أن يسببه العنف المتطرف في المجتمعات. وقتها كان التطرف في جماعات محدودة، وأصبح اليوم جماعات ودولاً، والأخيرة حولت السياسة إلى أيديولوجيا صلبة، وهي أكثر أشكال التطرف خطورة.

لم يكن الكتاب نبوءة، ولا أستعيده اليوم طلباً لشهادة ما. كان محاولة لقراءة اتجاه ينمو في حياتنا، وجرس إنذار مبكراً من فكر شيمته رفض المختلف وشيطنته، ويحمل الخارج مسؤولية كل فشل، ويخاصم الحداثة، وخصوصاً مؤسساتها التي تضمن تساوي المواطنين في الوطن.

بعد أكثر من ربع قرن، نجد أن التطرف الذي حذر منه الكتاب قد أثمر، ولكن ثماره كانت خسائر في الإنسان والدولة. حادث الكرك في الأردن آخر أشكال التطرف وليس نهايته. من جهة أخرى تنمرت سلطات على مواطنيها، كما ظهر في تصفيات يناير للمحتجين في إيران! وظهر «داعش» وفروعه، وتمددت جماعات مسلحة تعامل المجتمع باعتباره غنيمة. صار المختلف متهماً قبل أن يسمع، وصارت التسوية خيانة، وأصبح الاعتراف بالخطأ ضعفاً.

الأسوأ أن بعض الدول في المنطقة أصبح «رامبو» يهدد جيرانه بالويل والثبور، ويعضد جماعات بالسلاح كمثل الحوثي في اليمن للاعتداء على الجيران.

من الخطأ اختزال التطرف بجماعة دينية تحمل السلاح. تتطرف السلطة في الدولة الأيديولوجية عندما تضع نفسها فوق المحاسبة، ويتطرف الحزب عندما يختصر الوطن بأتباعه، ويتطرف المثقف عندما يلتمس لجماعته أعذاراً يرفضها لخصومها. الجامع بين هؤلاء اعتقاد أن الحقيقة ملك خاص لهم، وأن الآخرين لا يستحقون حقوقاً مساوية. تبدأ المسألة باللغة، ثم تنتقل إلى الإدارة، وقد تنتهي إلى السجن أو المقبرة. لذلك لا تكفي مطاردة المسلحين، كما حدث في الكرك الأردنية، إذا بقيت البيئة التي تصنعهم قادرة على العمل.

في اليمن، خطف الحوثيون مؤسسات الدولة في صنعاء، وفرضوا مشروعهم على السكان بقوة السلاح. وفي السودان، لم يؤسس انفصال الجنوب وحده لعلاقة سليمة بين السلطة والمجتمع، ثم جاءت الحرب الأهلية لتوسع الخراب. تختلف ظروف البلدين، المشترك واضح إضعاف المؤسسات لمصلحة السلاح، يجعل المواطن أول الخاسرين. الدولة التي تتراجع فيها المواطنة تترك فراغاً تملؤه العصبية، ويصبح الخروج من المأزق أشد كلفة مع مرور الوقت.

أما الصراع مع إسرائيل، فقد أثقلته سياسات احتلال واستيطان وإنكار للحقوق الفلسطينية، حتى عرب فلسطين تم تهميشهم، وتنامى نفوذ فكر متطرف داخل الحكم الإسرائيلي. وبلغت الكارثة في غزة مستوى خلصت معه لجنة تحقيق أممية إلى وقوع إبادة جماعية. وقابل ذلك تطرف القوى التي ادعت تمثيل الفلسطينيين، فاختزلت السياسة بالسلاح ضد دولها.

المؤلم أن المجتمعات العربية دفعت ثمن الطرفين: سلطة تضيق بالمشاركة، وجماعات تعد بالخلاص، وممارسات تتنمر على الجميع، ثم تعيد إنتاج القمع بين المواطنين. المواطنون في المنطقة طلباتهم متواضعة، حياة طبيعية آمنة، وهي أساس الاستقرار. وكلما عجزت السياسة عن تحقيقها، اتسعت مساحة الغضب، ووجد المتطرفون جمهوراً يستمع إليهم.

ونحن اليوم في عمق عصر تطرف يكاد يجتاح العالم. لم تعد العدوى محصورة بمنطقتنا. خطاب كراهية المهاجرين، والتشكيك في المؤسسات، كلها تعبيرات تتنامى في الغرب، وتنم عن ضيق بالتعدد. وأضافت المنصات الرقمية قدرة هائلة على تحويل الخوف إلى تعبئة، وعلى تكرار الأكاذيب حتى يألفها الناس. لم تعد المشكلة نقص المعلومات، وإنما ضعف القدرة على فحصها، واستعداد البعض لتصديق ما يوافق غضبه. هنا يصبح التعليم الذي ينمي الحكم المستقل ضرورة لحماية المجتمع.

لا أظن أن الخروج من هذا العصر يتحقق بمواعظ عن التسامح. المطلوب التمسك بالقوانين الدولية بين دول يمكن الوثوق بها، وقانون في الداخل يطبق على صاحب النفوذ قبل المواطن العادي، وتعليم يسمح بالتساؤل والنقد، وإعلام يتحقق قبل أن يحرض. كما نحتاج إلى مراجعة صريحة لفكرة أن نقد الذات يخدم العدو. العدو يستفيد من أخطائنا التي نصر عليها، ومن كفاءات ندفعها إلى الرحيل، أكثر مما يستفيد من نقاش مسؤول يفتح باب الإصلاح. الدرس الذي تأخر استيعابه هو نبذ الحروب وأن حماية الدولة تستلزم حماية حقوق الناس، فالدولة، مهما بدت أجهزتها قوية في الظاهر، فهي قابلة لسقوطٍ مدوٍ إن احتضنت التطرف.

استعادة الحديث عن الكتاب اليوم تضع أمامي سؤالاً مؤلماً: ماذا فعلنا بالوقت الذي مضى منذ جرس الإنذار؟ بعض المجتمعات تعلم وبنى، ومجتمعات أخرى استهلكت فرصها في تفسير الإخفاق بالمؤامرة. ومازال ممكناً تغيير الاتجاه، شرط أن تتعامل السياسة لا كمشروع ايديولوجيا مقدسة واعتبار حكم العقل معياراً للحكم على السياسات، وأن يقاس النجاح بما يتحسن في حياة الناس.

○ أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة الكويت.

سيول غزة.. والتحرك العربي المطلوب



بقلم:

د. زياد بهاء الدين ○

أعادت الأمطار الغزيرة والسيول على غزة الأيام الماضية مشاهد المهجرين من بيوتهم والغارقين في السيول إلى صدارة الأنباء العالمية. وجاء ذلك بعد فترة تجاهل وصمت طويلة وغير بريئة.

صحيح أن أحداثًا أخرى عالمية بالغة الخطورة استحوذت على الاهتمام؛ حرب إيران والخليج العربي، وأسعار الطاقة، والتجارة العالمية، والتصعيد في حرب أوكرانيا، والغضب الشبابي في أوروبا، وصراعات سياسية في أمريكا اللاتينية، وغير ذلك من الأحداث الجسام التي استدعت الاهتمام العالمي والمتابعة الإعلامية.. ولكن مع ذلك، أظن أن تجاهل حال الشعب الفلسطيني في محنته ومأساته في غزة وأيضًا في الضفة الغربية، التي لم نكد نعرف لها مثيلا في العصر الراهن، كان تجاهلا متعمدا ومحسوبا ومدفوعا بنية مبيته في أن تنحسر متابعة الأوضاع في غزة بالذات، بما يجعل حالة الفلسطينيين هناك تتجه إلى أن تصبح «طبيعية» ومن ثم مستمرة.

هذا على الصعيد الإعلامي، ولكن على ساحة الرأي العالمي، فإن الأمر اختلف تمامًا. لا شك أن القضية الفلسطينية فرضت نفسها وحركت مشاعر إنسانية عميقة لدى من لم يكن لديهم وعي سابق، أو كانوا واعين ومدركين ولكن فاقدي الإحساس.

ولم يقف التغير عند حدود الوعي والمشاعر فقط، ولا اقتصر على مظاهرات شبابية في مدن وعواصم العالم، ومواقف طلابية مؤيدة، وبيانات شجب وتنديد، ورفع «الحطة» الفلسطينية المعروفة في المناسبات الإعلامية، كما حدث كثيرًا من قبل وللأسف الشديد حدث ذلك بكلفة إنسانية هائلة دفعها الفلسطينيون.

ولكن لقد قد تجاوز الأمر هذه المرة المشاهد المؤيدة والمتعاطفة المعتادة إلى التأثير على الواقع السياسي العالمي، ولا يوجد ما يعبر عن ذلك أكثر من التغير في سلوك الناخبين الأمريكيين حيال القضية الفلسطينية وحيال الدعم غير المشروط لإسرائيل، أو تجاه المواقف التي اتخذتها بعض الحكومات الأوروبية -وليس كلها- والحضور المؤثر لغزة في مظاهرات الشباب في مختلف أنحاء العالم. حتى الانتخابات الإسرائيلية تأثرت بشكل غير مسبوق بالمشاركة العربية وإصرار «عرب الداخل» على أن يكون لهم صوت ودور مؤثر في مسار السياسة الإسرائيلية بما يعد إحدى المفاجآت الكبرى لهذه الانتخابات.

إنه بلا شك تطور كبير ومهم.. ومرة أخرى، لا ننسى أن وراءه ثمنا فادحا دفعه ولا يزال يدفعه الفلسطينيون.

ولكن، ماذا بعد هذا التغير الكبير في الرأي العام العالمي؟ وفي نتائج انتخابات أمريكية أو أوروبية أو حتى إسرائيلية؟ هل تحقق أي تقدم يُذكر في أوضاع المهجرين والمحاصرين في غزة، والمتعرضين للجوع والأمراض والسيول، أو الذين تنتزع أراضيهم وحقوقهم بلا هوادة أمام سياسات الاستيطان وفرض الأمر الواقع في الضفة الغربية؟

بالقطع لا، أو على الأقل ليس بالقدر الذي له وزن يذكر.

ولهذا فإن التحدي أمامنا -نحن العرب، بما في هذا التعبير من المؤسسات والحكومات والأحزاب والأفراد- ليس فقط استمرار الزخم الداعم للقضية الفلسطينية، وإنما في تطويره بما يحقق مزيدًا من التغيرات المؤثرة على أرض الواقع في سياسات الحكومات والمنظمات والحكومات والقوى النافذة، ومن ثم في الظروف المعيشية للمحاصرين والمهجرين في المدى القصير، ثم في مصير الشعب الفلسطيني على المدى الأبعد.

كل أشكال التعاون العربي لدعم القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني مطلوبة، وكل جهد فردى أو مؤسسي في مساندة أهل غزة في هذه المحنة الكبرى له وزن، وكل تأييد وتعاطف ليس ضائعًا. الاستمرار والتصعيد والمثابرة هي ما قد ينصف الشعب الفلسطيني في نهاية الأمر ولو قليلًا.

○ كاتب وخبير اقتصادي.

نحو دور أكثر تأثيرا للمسلمين في المجتمع الأمريكي



بقلم:

د. عماد الزيداني

أظهر استطلاع معهد السياسة الاجتماعية والتفاهم ISPU لعام 2022 المقارنة الآتية لمن أفادوا بأنهم يعملون لحسابهم أو يمتلكون أعمالًا:

المسلمون 8%، الكاثوليك 8%، غير المنتمين إلى دين 8%، الإنجيليون البيض 6%، البروتستانت ضمن الفئة التي قارنها التقرير 3%، عموم الجمهور 6%.

وقدّر المعهد أن أصحاب الأعمال المسلمين يوظفون متوسطًا مرجّحًا يبلغ ثمانية عاملين لكل صاحب عمل، بما يعادل نحو 1.37 مليون وظيفة. هذا تقدير بحثي لعام 2022، وليس تعدادًا للشركات أو تحديثًا لعام 2026. (معهد السياسة الاجتماعية والتفاهم ISPU)،

أما الدخل، فتشير دراسة بيو إلى أن الهندوس واليهود يميلون إلى امتلاك أعلى دخول أسرية بين الجماعات المدروسة؛ إذ أفاد نحو نصف البالغين أو أكثر في كلتا الفئتين بدخل أسري سنوي يبلغ 100 ألف دولار فأكثر. لكن دخل الأسرة لا يساوي مساهمتها في الناتج المحلي أو ثروتها.

المساهمة الاقتصادية والخدمية للمسجد والمجتمع المسلم

1. البنية التحتية والانتشار العمراني للمساجد

○ عدد المساجد ونموها: وفقاً لمسح المساجد الأمريكية الشامل (US Mosque Survey) الصادر عن معهد السياسات الاجتماعية والفهم (ISPU)، يبلغ عدد المساجد في الولايات المتحدة 2769 مسجداً، بنسبة نمو بلغت حوالي 31% مقارنة بالعقد السابق.

○ التوسع في الضواحي: شهدت المساجد تحولاً من التمركز في مراكز المدن المزدحمة إلى الضواحي والتجمعات السكنية، حيث أصبحت تُبنى كـ«مجمعات مدنية متكاملة» تشمل مراكز تعليمية، ومكتبات، وقاعات رياضية، ومرفق عيادات خدمية.

○ التنوع الديموغرافي: تُمثل المساجد نموذجاً للتنوع؛ إذ تجمع بين مسلمين من خلفيات عربية، وجنوب آسيوية، وإفريقية، وأمريكيين أصليين، مع إقبال ملحوظ في معدلات التحول إلى الإسلام بين مجتمعات ذوي الأصول اللاتينية (Latinx) التي أصبحت تشكل نحو 15% من المعتنقين الجدد.

2. الحجم الاقتصادي والقوة الشرائية

○ الإنفاق والقوة الشرائية: تشير تقديرات الأبحاث إلى أن القوة الشرائية والاستهلاك السنوي للأسر المسلمة في الولايات المتحدة تتجاوز 200 مليار دولار سنوياً، وتتركز في قطاعات العقارات، والتعليم، والأغذية والمنتجات الحلال.

○ ريادة الأعمال وخلق الوظائف: وفقاً لدراسات ISPU وتغطيات اقتصادية متخصصة، يُقدر متوسط ما يوظفه أصحاب الأعمال والشركات الصغيرة المملوكة لمسلمين بأكثر من 8 أفراد لكل شركة، ما يدعم استقرار أكثر من 1.37 مليون وظيفة في السوق الأمريكي.

○ القطاع الطبي والمهني: يشكل المهنيون والأطباء المسلمون نسبة متميزة في القطاعات عالية التخصص؛ حيث يُقدر عدد الأطباء المسلمين في الولايات المتحدة بـ50000 طبيب (ما يعادل نحو 5% من إجمالي القوة الطبية العاملة بالبلاد).

3. الأثر الخيري والخدمة المجتمعية

○ موازنات المساجد ودورها: يبلغ متوسط الميزانية التشغيلية السنوية للمسجد الواحد في أمريكا حوالي 276500 دولار، وتخصص نسبة كبيرة من هذه الموارد للأنشطة الاجتماعية والخدمية.

○ العمل الإغاثي وبنوك الطعام: تمتد خدمات المؤسسات الخيرية والمساجد الإسلامية (عبر أموال الزكاة والصدقات) لتشمل كل فئات المجتمع الأمريكي من دون تمييز، من خلال تشغيل بنوك الطعام، ودعم المشردين، وتقديم المساعدات العاجلة للأسر ذات الدخل المحدود.

○ الرعاية الصحية المجانية: تدير العديد من المراكز الكبرى عيادات صحية مجانية أو مدعومة لخدمة غير المؤمن عليهم صحياً في نطاقهم الجغرافي.

التحديات والأعمال العدائية والاستهداف (الإسلاموفوبيا)

على الرغم من المساهمات الاقتصادية والخدمية الواسعة للمسلمين، يعاني المجتمع المسلم في الولايات المتحدة من تحديات أمنية واجتماعية وسياسية نتيجة تصاعد حدة الخطاب المناهض للإسلام والاستقطاب السياسي:

1. الخطاب التحريضي والاستهداف السياسي من فئات محددة

○ الاستغلال الانتخابي: ترصد التقارير الحقوقية مثل تقارير مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية CAIR ومعهد (ISPU) استغلال بعض الجماعات والسياسيين اليمينيين المتطرفين للخطاب المناهض للمسلمين كأداة لحشد القواعد الانتخابية.

○ مؤشر الإسلاموفوبيا: يظهر مؤشر ISPU أن نسبة كبيرة من المسلمين يواجهون تمييزاً دينياً أعلى مقارنة بأي طائفة أو مجموعة دينية أخرى في البلاد، وخاصة في أماكن العمل والمؤسسات التعليمية والمطارات.

2. اعتداءات جرائم الكراهية واستهداف المساجد

○ جرائم الكراهية: تشير بيانات مكتب التحقيقات الفيدرالي الـFBI إلى تسجيل مئات الحوادث سنوياً المصنفة كـ«جرائم كراهية» قائمة على التحيز ضد المسلمين، تشمل الاعتداءات اللفظية والجسدية.

○ تخريب وتدنيس المساجد: تتعرض العشرات من المساجد والمراكز الإسلامية سنوياً لأعمال تخريب ومحاولات إحراق عمدي، أو كتابة شعارات عنصرية، وتلقي تهديدات بوجود قنابل، ما يضطر العديد منها إلى إنفاق مبالغ كبيرة على أجهزة الحراسة والأنظمة الأمنية.

3. التنمر والمضايقات في المدارس والبيئات الأكاديمية

○ تأثير التنمر على الأطفال: تسجل التقارير أن نحو 40% إلى 50% من العائلات المسلمة أفادت بتعرض أطفالها للتنمر القائم على الدين في المدارس، مع الإشارة المفزعة إلى أن بعض حالات التنمر تصدر عن معلمين أو إداريين نتيجة الصور النمطية.

○ التمييز المؤسسي وشاشات التواصل: تواجه النساء المسلمات اللاتي يرتدين الحجاب نسبة أعلى من التحرش المباشر في الشارع والمرافق العامة، إضافة إلى الحملات الرقمية الممنهجة للشيطنة والتحقير عبر المنصات الاجتماعية.

4. آليات المواجهة والرد المدني

○ التأطير القانوني والدفاع الحقوقي: تقود المؤسسات الإسلامية الحقوقية (مثل CAIR) معارك قضائية لحماية الحريات المدنية، والتصدي للتمييز الوظيفي والمؤسسي.

○ بناء التحالفات والشبكات المجتمعية: تركز المساجد بشكل مكثف على ترسيخ حوار الأديان والتواصل مع الكنائس والمعابد والمنظمات الحقوقية لبناء جبهة موحدة ضد خطاب الكراهية والعنصرية.

وهكذا، يُظهر المشهد الداخلي الأمريكي تناقضاً واضحاً؛ ففي الوقت الذي يُشكل فيه المسلمون والمساجد رافداً حيوياً للاقتصاد، والابتكار، والعمل الخيري المجتمعي، يظلون في الوقت ذاته عرضة لهجمات شرسة واستهداف ممنهج من فئات متطرفة تعتمد على التجييش الأيديولوجي. ويظل نجاح أمريكا في حماية هذا المكون دليلاً حقيقياً على مدى التزامها بقيم التعددية وسيادة القانون.

الانتخابات النصفية الأمريكية وتداعياتها على دول الخليج



بقلم:

د. نبيل العسومي

فاز الديمقراطيون بمجلسي النواب والشيوخ وبالرغم من ذلك سوف يبقى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الجمهوري رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية ساكنا البيت الأبيض حتى عام 2029، ولذلك فإن هذه النتيجة الكارثية بالنسبة إلى الحزب الجمهوري لا تعني أن الجمهوريين خرجوا من المشهد السياسي، فالنتيجة ليست «هيمنة ديمقراطية» بل حكومة منقسمة رئيس جمهوري وكونغرس ديمقراطي يبدأ عمله في يناير 2027.

ويبقى السؤال المهم في هذا السياق هو لماذا خسر الجمهوريون؟

والجواب ببساطة والمباشر لهذا السؤال أن الانتخابات قد تحولت إلى استفتاء على أداء الرئيس دونالد ترامب الذي أدى إلى غلاء المعيشة الذي يعتبر الهم الأول للناخب الأمريكي إلى جانب انطباعات بوجود فساد سياسي ويضاف إلى ذلك القضايا الاجتماعية أو صعوبة جذب المرشحين المتشددين للناخبين المستقلين وعدم قدرة الجمهوريين على الوفاء بالعهود التي قطعها الرئيس الأمريكي على نفسه خلال حملته الانتخابية.

ولعل السبب وراء هذه الخسارة التي اعترف بها كل من الرئيس ونائبه وأغلب السياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية هو الحرب على إيران التي تحولت تدريجيا إلى حرب استنزاف ولم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية حسمها بالرغم مما تمتلكه من قوة جبارة، وقد أدت هذه الحرب إلى تأثيرات كبيرة على السوق الأمريكي وعلى أسعار المحروقات في الولايات المتحدة الأمريكية جعلت الرئيس الأمريكي يقرر السماح باستيراد الديزل الروسي رغم العقوبات الغربية على روسيا الاتحادية لخفض أسعار الطاقة في أمريكا حيث اعتبرها الناخب الأمريكي معيارا لفشل السياسات الحكومية.

ومع كل ذلك يحتفظ الرئيس ترامب بصلاحيات واسعة في السياسة الخارجية لكن الكونغرس يمتلك ثلاث أدوات مؤثرة:

المال (الموافقة على الميزانية العسكرية) والرقابة (جلسات الاستماع واستدعاء المسؤولين) والاعتراض على صفقات السلاح أو تأخيرها.

أما السؤال الثاني فيتعلق بالتداعيات على دولنا الخليجية؟!

على صعيد الحرب مع إيران وأمن المنطقة بدأت الحرب في 28 فبراير الماضي من دون تفويض من الكونغرس. وردت إيران بضربات على الدول الخليجية رغم أنها لم تكن طرفا في الحرب وأنها لن تشارك فيها وطالبت منذ البداية بضرورة الحوار لحل الخلافات ومع ذلك لم تسلم من صواريخ ومسيرات الهجمات الإيرانية الغاشمة وقيام إيران بتعطيل الملاحة في مضيق هرمز وإرباك حركة عبور شاحنات النفط والسفن التجارية لهذا الممر المائي الحيوي الذي تمر من خلاله 20% من احتياجات العالم من الطاقة، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير وأربك سوق الطاقة العالمية. سيضغط الديمقراطيون لربط تمويل العمليات بتفويض رسمي. أما الجانب الإيجابي لدولنا الخليجية فهو إعطاء دفعة إضافية نحو التهدئة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وإفساح المجال للتفاوض للوصول إلى تفاهمات تكون بداية لإنهاء هذه الحرب وتجنيب المنطقة المزيد من الحروب والخلافات، وهو ما تسعى إليه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أصلا منذ بداية الحرب عبر الوساطة لتجنيب المنطقة المزيد من الأزمات والتهديدات. أما الجانب السلبي فهو أنه قد تقرأ طهران الانقسام الأمريكي على أنه ضعف أو تراجع من جانب الولايات المتحدة الأمريكية فتتشدد في موقفها خلال المفاوضات أو قد تلجأ أيضا إلى التصعيد.

لقد أصبح أمن استقرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أولوية مؤكدة ومقدمة على كل شيء.

وعلى صعيد الطاقة والنفط؛ فإن أسعار النفط مرتبطة بمسار الحرب وأمن مضيق هرمز، فارتفاع أسعار الوقود داخل الولايات المتحدة الأمريكية قد يدفع المشرعين إلى الضغط على المنتجين في «أوبك» لزيادة الإنتاج. أما سياسات المناخ الديمقراطية فأثرها محدود قبل عام 2028 لأن الرئيس يملك حق النقض. ومن خلال ما تقدم فإن المطلوب من دولنا توسيع التواصل مع القيادات الديمقراطية في اللجان الخارجية والقوات المسلحة لا الاكتفاء بالبيت الأبيض. واستكمال الصفقات الدفاعية الجارية وتقديم الطلبات الجديدة بوصفها دفاعية، ومواصلة دور الوسيط في الملف الإيراني لكسب ثقة الحزبين، والإبقاء على تنويع الشراكات مع آسيا وأوروبا وخاصة الصين وروسيا.